

ردا على سؤال برلماني من د. جهاد الفاضل عن الأمن الغذائي.. وزير البلديات والزراعة:

تقييم طلبات شركات أجنبية للاستثمار الزراعي في البحرين

فاقد عال من الأغذية الطازجة بسبب طريقة التداول والتخزين

كتب أحمد الحميد:

أكد وائل المبارك وزير شؤون البلديات والزراعة أنه تنفيذا لتوجيهات حضرة صاحب الجلالة الملك حمد بن عيسى آل خليفة عاهل البلاد المعظم، تولي الوزارة اهتماما كبيرا بموضوع الأمن الغذائي في المملكة، بتعزيز الأمن الغذائي والاستثمار فيه، والذي يحظى بمتابعة مستمرة من الحكومة برئاسة صاحب السمو الملكي الأمير سلمان بن حمد آل خليفة ولي العهد رئيس مجلس الوزراء.. جاء ذلك في رده على سؤال برلماني من د. جهاد عبدالله الفاضل النائب الثاني لرئيس مجلس الشورى بشأن الأمن الغذائي.

وحول مبادرات الوزارة بالتنسيق مع الجهات المعنية لتنفيذ الاستراتيجية الوطنية للأمن الغذائي في عام ٢٠٢٣، أوضح الوزير أنه في ضوء صدور توجيهات جلالته الملك المعظم بوضع وتنفيذ مشروع استراتيجي للإنتاج الوطني للغذاء من أجل تحقيق أمن غذائي مستدام، فإن الوزارة وفي حدود اختصاصاتها وضعت

عددا من المبادرات التي تسعى لتحقيق الهدف الرئيس من الاستراتيجية والذي يتمثل في عدة عوامل منها، إنتاج الغذاء المحلي، الاستثمارات الداخلية والخارجية، الفاقد والمهدر من الأغذية، السلامة الغذائية، تغير المناخ وإدارة الموارد الطبيعية واستدامتها، البيانات وإدارة المعلومات والبحوث. وحول إنتاج الغذاء المحلي أشار وزير شؤون البلديات والزراعة إلى أن الوزارة تساهم في الإشراف على تنفيذ المرحلة الأولى من مشروع الزراعة بدون تربة ضمن مبادرة جلالته الملك المعظم للأمن الغذائي لرفع الإنتاج المحلي بنسبة ٥٠٪، كما تقدم الوزارة الدعم الفني اللازم للمزارعين لضمان نمو جيد وإنتاج عالي الجودة من محاصيلهم، هذا بالإضافة إلى تقديم بعض مدخلات الإنتاج للمزارعين، كما تقوم الوزارة بتقديم العديد من الدورات التدريبية المجانية للمزارعين ومختلف فئات المجتمع بهدف تنمية قدراتهم الفنية ونشر ثقافة التقنيات الزراعية الحديثة لتشجيع الإنتاج المحلي على كافة المستويات.



جار العمل على تنفيذ مقرر وطني جديد بسعة ١٥ مليون إصبعية



د. جهاد الفاضل.

مناطق المملكة، كما يتم تسويق المنتجات الزراعية المحلية من خلال تنظيم سوق المزارعين البحرنيين الموسمي في حديقة النباتية في البديع بالتنسيق مع المبادرة الوطنية لتنمية القطاع الزراعي، كما تم إنشاء مركز دائم للمزارعين في مركز هورة عالي للتنمية الزراعية يستفيد منه المزارعين على مدار العام وإضافة إلى ما سبق فقد تم مؤخرا إصدار الاشتراطات التنظيمية للتعيمير بحسب القرار رقم (٥٦) لسنة ٢٠٢٢ والذي تضمن افراد باب لتصانيف المناطق الزراعية والذي تضمن المناطق امن شأنه تنظيم الاستخدامات للأراضي الزراعية والاستفادة منها بشكل يشجع الاستثمار الزراعي.

ويشأن قطاع الثروة الحيوانية أكد الوزير أنه في مجال دعم مربي الدواجن فإن الوزارة تقوم بتسهيل استيراد بيض التفقيس الخاص بالدجاج اللحوم وتسهيل استيراد الصيغان الخاصين بتربية الدجاج البيضاء، كما يتم أخذ عينات من المفرخة لتحديد نسب المناعيات في جسم الصوص وتحديد مواعيد إعادة تطعيم الصيغان حفاظا على سلامتهم وتعزيز النمو لديهم مجانا، كما يتم تقديم المشورة والدعم الفني للمربين والإشراف على المنتجات النهائية لمزارع الإنتاج.

وفيما يخص مربي المواشي والعاملين في إنتاج اللحوم الحمراء فقد تم فتح مصادر الاستيراد سواء للحوانات الحية المخصصة للذبح أو للحوم المبردة والحجمدة وعدم التركيز على دولة بعينها لتفادي أي انقطاع لهذه السلعة الهامة، كما تمت زيادة طاقة المحجر البيطري الاستيعابية من خلال مشروع توسعة المحجر البيطري في بوري، وتم دعم إنتاج هؤلاء من خلال توفير أراضي حسب المتاح للمربين بقيمة انتفاع بسيطة، وتقوم الوزارة بتطعيم حيوانات المربين لبيض الأمراض بشكل مجاني مثل الحمى القلاعية

وحيثما يخص قطاع الثروة الحيوانية أكد الوزير أنه في مجال دعم مربي الدواجن فإن الوزارة تقوم بتسهيل استيراد بيض التفقيس الخاص بالدجاج اللحوم وتسهيل استيراد الصيغان الخاصين بتربية الدجاج البيضاء، كما يتم أخذ عينات من المفرخة لتحديد نسب المناعيات في جسم الصوص وتحديد مواعيد إعادة تطعيم الصيغان حفاظا على سلامتهم وتعزيز النمو لديهم مجانا، كما يتم تقديم المشورة والدعم الفني للمربين والإشراف على المنتجات النهائية لمزارع الإنتاج.

وفيما يخص قطاع الثروة الحيوانية أكد الوزير أنه في مجال دعم مربي المواشي والعاملين في إنتاج اللحوم الحمراء فقد تم فتح مصادر الاستيراد سواء للحوانات الحية المخصصة للذبح أو للحوم المبردة والحجمدة وعدم التركيز على دولة بعينها لتفادي أي انقطاع لهذه السلعة الهامة، كما تمت زيادة طاقة المحجر البيطري الاستيعابية من خلال مشروع توسعة المحجر البيطري في بوري، وتم دعم إنتاج هؤلاء من خلال توفير أراضي حسب المتاح للمربين بقيمة انتفاع بسيطة، وتقوم الوزارة بتطعيم حيوانات المربين لبيض الأمراض بشكل مجاني مثل الحمى القلاعية

وتعاون الوزارة مع جامعة الخليج العربي في اختبار بعض اصناف المحاصيل غير التقليدية المتحملة للملوحة والجفاف «الكينوا» ومدى ملائمتها للنمو والإنتاج تحت ظروف مملكة البحرين كما تختبر شؤون الزراعة بعض أنظمة التبريد بالبيوت المحمية والتي تعمل بالطاقة الشمسية بهدف تطوير نظام إنتاج موفر للطاقة وصديق للبيئة كما تتعاون الوزارة مع المنظمات الدولية مثل المركز الدولي للبحوث الزراعية في المناطق الجافة (إيكاردا) ضمن استراتيجيات التأقلم مع التغيرات المناخية.

وحول البيانات وإدارة المعلومات أطلقت بالتعاون مع منظمة الأغذية والزراعة للأمم المتحدة (الفاو) مشروع الإحصاء الزراعي لتحديث بيانات القطاع الزراعي وإنشاء قاعدة بيانات تلبي احتياجات متخذتي القرار لتنفيذ الاستراتيجية الزراعية بما يتواءم مع متطلبات المملكة، وفي مجال المحافظة على السجلات الحيوانية البحرية قامت الوزارة بالتعاون مع منظمة الأغذية والزراعة للأمم المتحدة (الفاو) لعمل دراسة جينية على سلالات الاغنام البحرية مثل الطمطم العربية والعضوي ودراسة البصمة الوراثية لهذه السلالات من أجل تثبيت أصولها البحرية على المستوى العالمي، كما قامت الوزارة بشراء بعض الاعداد من سلالة الطمطم البحريني من أجل الاكثار منه والمحافظة عليه حيث يتم تربية هذا النوع في محطة الهلمة للإنتاج الحيواني كما أن مملكة البحرين بصدد إصدار قانون (نظام) إدارة الموارد الوراثية النباتية للأغذية والزراعة الموحد لدول مجلس التعاون لدول الخليج العربية والذي تم اعتماده من قبل المجلس الأعلى لمجلس التعاون لدول الخليج العربية في دورته (٤٣) بتاريخ ٩ ديسمبر ٢٠٢٢م، واجتماع المجلس الوزاري في دورته (١٥٤) التحضيرية

وأوضح الوزير المبارك أن تشكيل اللجنة الوطنية للأمن الغذائي يقع خارج اختصاص وزارة شؤون البلديات والزراعة.

والتعبئة والتخزين للحاصلات الزراعية لتقليل الفاقد منها، وفي هذا الشأن فإن الوزارة بصدد الاستعانة بالخبراء من المنظمات الدولية والبلد الشقيقة والصديقة لنقل خبراتها في هذا المجال إلى الكوادر الوطنية من المهتمين بالمجال الزراعي.

وحول السلامة الغذائية، لفت الوزير إلى أن الوزارة أنشأت كافة الدراسات إلى أن الفاقد من الأغذية الطازجة يصل إلى نسب عالية من المنتج بسبب طريقة التداول والتخزين بعد الحصاد، لذا فقد وضعت الوزارة ضمن استراتيجيتها نشر التوعية والمهارات الفنية للمعاملات ما بعد الحصاد والتداول

والتعبئة والتخزين للحاصلات الزراعية لتقليل الفاقد منها، وفي هذا الشأن فإن الوزارة بصدد الاستعانة بالخبراء من المنظمات الدولية والبلد الشقيقة والصديقة لنقل خبراتها في هذا المجال إلى الكوادر الوطنية من المهتمين بالمجال الزراعي.

وأوضح الوزير المبارك أن تشكيل اللجنة الوطنية للأمن الغذائي يقع خارج اختصاص وزارة شؤون البلديات والزراعة.

والتعبئة والتخزين للحاصلات الزراعية لتقليل الفاقد منها، وفي هذا الشأن فإن الوزارة بصدد الاستعانة بالخبراء من المنظمات الدولية والبلد الشقيقة والصديقة لنقل خبراتها في هذا المجال إلى الكوادر الوطنية من المهتمين بالمجال الزراعي.

وحول السلامة الغذائية، لفت الوزير إلى أن الوزارة أنشأت كافة الدراسات إلى أن الفاقد من الأغذية الطازجة يصل إلى نسب عالية من المنتج بسبب طريقة التداول والتخزين بعد الحصاد، لذا فقد وضعت الوزارة ضمن استراتيجيتها نشر التوعية والمهارات الفنية للمعاملات ما بعد الحصاد والتداول

والتعبئة والتخزين للحاصلات الزراعية لتقليل الفاقد منها، وفي هذا الشأن فإن الوزارة بصدد الاستعانة بالخبراء من المنظمات الدولية والبلد الشقيقة والصديقة لنقل خبراتها في هذا المجال إلى الكوادر الوطنية من المهتمين بالمجال الزراعي.

وأوضح الوزير المبارك أن تشكيل اللجنة الوطنية للأمن الغذائي يقع خارج اختصاص وزارة شؤون البلديات والزراعة.

وفي مجال صناعة الدواجن، لفت الوزير إلى أن الوزارة حرصت على أن تكون المشاريع الجديدة للدواجن سواء مشاريع الدجاج اللحم أو البيض على أعلى المستويات ووفق أفضل الممارسات كما هو في التوسعة الجديدة للشركة العامة للدواجن والتي رفعت إنتاجها بنسبة ٥٠٪ مما انعكس على الإنتاج العام للمملكة من بيض المائدة وزيادة نسبة الاكتفاء الذاتي من هذه السلعة كما تم اعتماد البناء العمودي في تربية الدواجن من أجل استغلال المساحة بشكل أفضل نتيجة لمحودية الأراضي الملاءمة لهذا النوع من الاستخدامات.

أما من حيث المخزون السمكي وتوفره، قال الوزير إن الوزارة تعمل على تنفيذ مقرر وطني جديد بسعة ١٥ مليون إصبعية وجر العمل على استكمال التصاميم التفصيلية له.

ويشأن الاستثمارات الداخلية والخارجية، أكد وزير شؤون البلديات والزراعة حرص الوزارة على طرح اراض ضمن مرافقها قابلة للاستثمار الزراعي مع وضع اشتراطات استخدام التقنيات الزراعية الحديثة ضمن أنشطة المشروعات المقدمة بهدف ضمان كفاءة

والتعبئة والتخزين للحاصلات الزراعية لتقليل الفاقد منها، وفي هذا الشأن فإن الوزارة بصدد الاستعانة بالخبراء من المنظمات الدولية والبلد الشقيقة والصديقة لنقل خبراتها في هذا المجال إلى الكوادر الوطنية من المهتمين بالمجال الزراعي.



وزير البلديات والزراعة.

في تعقيب خاص لـ «أخبار الخليج» على إجابة السؤال.. د. جهاد الفاضل:

التوجيه الملكي بوضع مشروع استراتيجي للإنتاج الوطني للغذاء قاطرة تحقيق استدامة الغذاء

مطالبية الحكومة بتسريع إنشاء اللجنة الوطنية للأمن الغذائي

البلديات تأخرت في إنشاء شركة الاس تزرع البحري بمنطقة رأس حيان

الرسمية المعنية وبما يعود بالنفع على تسريع تنفيذ مبادرات استدامة الغذاء. وبالنسبة لمشروع الوزارة إنشاء شركة قابضة لاستثمار وتطوير المركز الوطني للاستزراع البحري بمنطقة رأس حيان، أشارت إلى أن الوزارة تأخرت في أن يبصر هذا المشروع النور وبخاصة أنها صرحت بهذا المشروع قبل أعوام وقد وقعت الوزارة مذكرة التفاهم بشأنها منذ العام ٢٠٢١.

أسعار الاستثمار بهذه الأراضي لتكون في متناول فئات عديدة من المواطنين وبما يساهم في توسيع دائرة المستفيدين من هذا الاستثمار، والذي أعول على نجاحه نظرا لأنه قطاع واعد بالخير لجميع المستويات. وأعربت د. الفاضل عن تطلعها إلى تسريع الحكومة إصدار قرار إنشاء اللجنة الوطنية للأمن الغذائي وذلك لأنه سيكون لها دور كبير في التنسيق الفعال بين مختلف الجهات

البلديات والزراعة في تعزيز إنتاج الغذاء المحلي، وبخاصة مع وجود أفق واعد للاستثمار في هذا القطاع، والذي يتطلب دعما حكوميا، وهو ما تحقق بالفعل للمزارعين البحرنيين من خلال الجهات الرسمية المعنية. وبالنسبة لمشروع الوزارة بطرح اراض ضمن مرافقها قابلة للاستثمار الزراعي، ونظرا لوجود شح في الأراضي الزراعية، اقترحت النائب الثاني لرئيس مجلس الشورى على الوزارة مراجعة

البلديات والزراعة في تعزيز إنتاج الغذاء المحلي، وبخاصة مع وجود أفق واعد للاستثمار في هذا القطاع، والذي يتطلب دعما حكوميا، وهو ما تحقق بالفعل للمزارعين البحرنيين من خلال الجهات الرسمية المعنية. وبالنسبة لمشروع الوزارة بطرح اراض ضمن مرافقها قابلة للاستثمار الزراعي، ونظرا لوجود شح في الأراضي الزراعية، اقترحت النائب الثاني لرئيس مجلس الشورى على الوزارة مراجعة

البلديات والزراعة في تعزيز إنتاج الغذاء المحلي، وبخاصة مع وجود أفق واعد للاستثمار في هذا القطاع، والذي يتطلب دعما حكوميا، وهو ما تحقق بالفعل للمزارعين البحرنيين من خلال الجهات الرسمية المعنية. وبالنسبة لمشروع الوزارة بطرح اراض ضمن مرافقها قابلة للاستثمار الزراعي، ونظرا لوجود شح في الأراضي الزراعية، اقترحت النائب الثاني لرئيس مجلس الشورى على الوزارة مراجعة

البلديات والزراعة في تعزيز إنتاج الغذاء المحلي، وبخاصة مع وجود أفق واعد للاستثمار في هذا القطاع، والذي يتطلب دعما حكوميا، وهو ما تحقق بالفعل للمزارعين البحرنيين من خلال الجهات الرسمية المعنية. وبالنسبة لمشروع الوزارة بطرح اراض ضمن مرافقها قابلة للاستثمار الزراعي، ونظرا لوجود شح في الأراضي الزراعية، اقترحت النائب الثاني لرئيس مجلس الشورى على الوزارة مراجعة

البلديات والزراعة في تعزيز إنتاج الغذاء المحلي، وبخاصة مع وجود أفق واعد للاستثمار في هذا القطاع، والذي يتطلب دعما حكوميا، وهو ما تحقق بالفعل للمزارعين البحرنيين من خلال الجهات الرسمية المعنية. وبالنسبة لمشروع الوزارة بطرح اراض ضمن مرافقها قابلة للاستثمار الزراعي، ونظرا لوجود شح في الأراضي الزراعية، اقترحت النائب الثاني لرئيس مجلس الشورى على الوزارة مراجعة